

مقدماً وموخرًا إلى غير ذلك وما يعرض اللفظ
اعتبار التركيب قوله لتأدية المعنى أي لائق يتأدى بالت
كيب أصل المعنى الذي يقصد ذكره والغرض من ذكره تهيئة امر
آخر وهو ان التركيب قد يقصد به مع تأدية أصل المعنى
زيادة اعتبار أيضاً لعم المعاني ومثال الاعتقاد الزائد
هو انك اذا اردت الاحتياط بزيادة فان كان المخاطب
خالي الذهن عن ذلك فالمناسب ان يقول زيد قائم
مثلاً من غير ذكر شي من ادوات التوكيد ثم ان كانت
المخاطب متورداً في ذلك كان المناسب ان يقول ان
زيد قائم بالتوكيد بان وان كان المخاطب منكر ذلك
الحكم كان المناسب ان يقول ان زيدا قائم بالتوكيد با
مرق وباللام مرق اخري ليكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال
فقوله بغير مزية حال من المعنى أي غير معتبر معه شيء
من الاعتبارات الوايدك وذلك اما مفرد او مركب
بالأسناد أو المخرج أو بالاضافة المشار اليه بذلك هو اللفظ
فالمراد ههنا ما ينطبق به إلا انسان حساً او حسلاً واذ دخل
الظواهر المستترة والكلمات المحذوفة وعلى هذا فاللفظ
مصده بمعنى المملووظ ويجوز ان يكون اسماً بمعنى الصوب
المعتمد على مخارج الحروف ويكون اللفظ بالمعنى المصدرى
على مخارج الحروف ويكون اللفظ المصدرى ما خوذ منه
كما يقال ساق سيف سيقاً بمعنى الصوب بالسيف وهو مأخوذ
من السيف بمعنى الحديد المتخذ للقطع واللفظ على ضربين
مفرد و مركب والمراد باللفظ المفرد ههنا ما لا يدرك

واللفظ المركب من تلك الحروف
ليس موضوعاً لغيره
بل موضوع
لغيره

حرفه

جزؤه على معنى سواء كان مما للجزء له اصلاً مخوق
علماً فانه حال العلية لا يخفى له حساً ولا حسلاً وكان
له جزء لكن لا يكون والأعلى معنى مخوق والمركب
بخلاف ذلك والتركيب اما النسبة بين طرفي المركب
بحسب المعنى او لا والاول هو التركيب الاسنادى ان تحت النسبة والتركيب
الاضافى ان لم يتم نحو علم زيد ونحو عبد الله علماً والثاني هو التركيب
نسبة بين الطرفين معنى بل مجرد وضع احد اللفظين بالآخر حيث يصير
الكليان معاً بمنزلة كلمة واحدة هو التركيب المخرج وما
كان من ذلك القسم متضمناً لحرف فهو يختص بالضميمة
نحو خمسة عشر وما كان منه متمملاً على صوت يختص بالفتحة
نحو سبويه واما جعلنا نحو عبد الله علماً من المركب باعتبار
دلالة كل جزء منه على معناه وان كان ذلك المعنى غير
مراد في تلك الحالة ولم يجعله من قسم المفرد كما اعتبره الا
المتطابقون لانه في الاحكام اللفظية مركب لا تقاوت
بين استعماله علماً وبين استعماله غير علم فان الجزء الثاني
فيه عامل في الثاني في كلتي الحالتين ويغرب كل جزء باخر
مخصوص ويا جملة هو كلتا في كلتا الحالتين فلا يجوز
فيه اعتبار الافراد حال العلية الا بالنظر الى المعنى
والذي نحن بصدده ههنا هو بيان احوال اللفظ واحكامه
فلا وجه لجعله من المفرد واذا كان نحو جعلك مع عدم
كون احد جزئي عامل في الاخر معد واما المركب كان نحو
مضروبه كوضوح سمي كلمة كفاية وكنا حرفاً لانه
وهو من باب اضافة الصفة الى الموصوف واصل الخبر

على علم اول ذلك مع
الجزء مفردة راجع الى اللفظ